تتمات

ماهي النتائج التي لحقت بحجم صناعة الادوية وجودتها؟

في كثير من الأحيان، تصاريح خاصة بعملية النقل تكون أصدرتها بنفسها.

ويعد القطاع الخاص أي مصانع الأدوية الستة، إضافة إلى المعونات المقدمة للسلطة الوطنية، أو المنظمات الأهلية، ومشتريات كلا الجانبين، مصادر أساسية للأدوية بالنسبة للمواطن الفلسطيني.

وتبعا لتقديرات خوري، فقد انخفض سوق الأدوية في العامين الماضيين، بنحو ٥ ملايين دولار، عن نظيره في العام ٢٠٠٠، ليصل إلى حوالي ٤٥ مليون دولار.

ويذكر خوري، أن الرقم السابق (٤٥ مليونا)، توزع في العام ٢٠٠١، بين ٢٨ مليون دولار للقطاع الخاص، و١٢ مليونا حصة السلطة (وزارة الصحة) شاملة التبرعات، و٥ ملايين دولار حصة المؤسسات الأهلية، بما فيها التبرعات، قبل أن يتخذ منحى آخر العام الفائت، وصلت بموجبه مبيعات القطاع الخاص، إلى ٣٠ مليون دولار، مقابل ١٠ ملايين دولار حصة السلطة، فيما بقيت حصة المؤسسات الأهلية على حالها.

كما يأخذ رئيس اتحاد الصناعات الدوائية على الإجراءات والتقييدات الإسرائيلية على صعيد استيراد المواد الخام، مشيرا إلى أنها تؤثر سلبا على الصناعة الفلسطينية.

غير أن خوري يشير إلى نجاح الصناعة الدوائية الفلسطينية في تحقيق غير نقطة لصالحها، ولا سيما في العام الماضي، رغم المضايقات و المعوقات المختلفة.

ويبدو ذلك، بإشارته إلى زيادة نسبة إقبال المواطنين الفلسطينيين على الأدوية محلية الصنع، على حساب نظيرتها المستوردة من الخارج، أو الإسرائيلية.

وهو يقدر أن نسبة الأدوية الإسرائيلية المروجة في الضفة والقطاع، انخفضت إبان الانتفاضة الحالية، لتصل إلى نحو ٣٠٪ من حجم السوق الفلسطينية، متساوية بذلك مع بنظيرتها الأجنبية، مقابل ٤٠٪ للأدوية الفلسطينية، فيما كانت تصل هذه النسب أوائل العقد الماضي، إلى ٤٥٪ للإسرائيلية، و٢٠٪ للأجنبية، و٣٥٪ للفلسطينية.

وينوه في المقابل، إلى وصول الصادرات الفلسطينية من الأدوية، إلى مليون دولار تقريبا العام الماضي، منها نحو ٦٠٠ ألف دولار هي حصة دار الشفاء، محققة زيادة بنحو ١٠٠ ألف دولار عن السنة السابقة (٢٠٠١).

ويستطرد بقوله: أنا متفائل لسببين، فقبل عشر سنوات، كانت مصانع الأدوية كثيرة العدد وصغيرة الحجم وقدرتها على المنافسة العالمية ضعيفة، بينما هي متركزة أكثر الآن بحكم الاندماجات وزيادة الاستثمارات فيها، هذا عدا تخصيصها استثمارات هائلة في مجال التقنيات، والعناية بالجودة.

ويذكر خوري أن قيام السلطة بوضع أسس لعمل المصانع، وضغطها عليها لتطوير أدائها، وتفضيلها على غيرها في مناقصاتها، أسهم في تقدمها، وانعكس في جانب منه في اندماج بعضها، مما زاد من قوتها.

ويقدر حجم استثمارات المصانع الستة الفلسطينية في مجال التقنية والجودة، بنحو ٢٥ مليون دولار خلال العقد الماضي، موضحا أن من بين مزايا هذه المسألة حصول معظمها على شهادة الجودة، المعروفة بـ »أيزو«.

وينوه إلى نجاح المصانع الفلسطينية في اجتذاب مستثمرين أجانب إليها، كما هو الحال بالنسبة لدار الشفاء، التي توصلت إلى شراكة مع شركة أدوية ألمانية في العام ١٩٩٩، لإنتاج أصناف من الأدوية وتسويقها في عدة مناطق.

ويرى أن حجم المبيعات الفلسطينية من الأدوية مرشح للزيادة، في حال استقرار الأوضاع في المنطقة، غير أنه يقرن ذلك بضرورة زيادة رأس المال المستثمر في الصناعة الدوائية، والحد من هجرة العقول في هذا الحقل، ورفع الوعي بخصوص مستوى جودة وأهمية المنتج المحلي.

ويخلص خوري إلى تأكيد ضرورة المسارعة في المصادقة وسن القوانين المنظمة للعلاقة بين السلطة والقطاع الخاص، كقانون الشركات، إضافة إلى ضبط موضوع تسجيل الأدوية في الأراضي الفلسطينية، والذي له بعدان مصيريان على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وفي المقابل، يشير د. منذر الشريف، وكيل وزارة الصحة، إلى رضاه عن الخطى التي قطعتها الصناعة الدوائية الفلسطينية، مشيرا إلى أن الوزارة تدعمها على أكثر من صعيد.

ويورد مثلا، اشتراط الوزارة على الدول المانحة في المعونات والقروض التي تقدمها في مجال المستلزمات الطبية للشعب الفلسطيني، شراء الأدوية المحلية، منوها في الوقت ذاته إلى تفضيل الوزارة الشركات المحلية في عطاءاتها لشراء الأدوية، حتى لو زادت الأسعار التي تقدمها بنسبة ١٥٪ عن سواها.

غير أن الشريف لا يخفي الحاجة لزيادة التكامل فيما بين المصانع الفلسطينية، بحيث يتم التوقف عن إنتاج أصناف متشابهة، علاوة على العناية بعنصر الجودة بصورة أكبر.

وفيما يتعلق بتسجيل الأدوية، يشير إلى أن »الصحة« لا تستطيع تسجيل الأدوية الإسرائيلية، أو الأجنبية التي يسوقها إسرائيليون، ومسجلة لدى سلطاتهم، وبالتالي منعها من التداول في الأراضي الفلسطينية.

ويعزو ذلك، إلى اتفاقية باريس الاقتصادية، وبموجبها فإن أي دواء مسجل في إسرائيل، يعتبر مسجلا تلقائيا في السوق الفلسطينية.

وينوه الشريف إلى محاولة »الصحة« قبل عشر سنوات تسجيل الأدوية الإسرائيلية، قبل إفساح المجال أمام تسويقها، موضحا أن عدة شركات إسرائيلية تحركت حيال هذه المسألة، على عدة صعد، بما فيها على الصعيد القانوني، ما اضطر الوزارة الفلسطينية إلى التراجع عن قرارها.

غير أن وكيل وزارة الصحة، يلفت إلى مسألة أخرى، وهي تهريب الأدوية من داخل الخط الأخضر، إلى الأراضي الفلسطينية، مشيرا إلى وجود فلسطينيين يقومون بالمشاركة في هذا الأمر، وصعوبة حصر وضبط هذه الظاهرة.

ويتفق الشريف مع الوجه الداعي لتوقيع اتفاقيات ثنائية لفتح أسواق جديدة أمام الصناعة الفلسطينية، لكن يرى أن ذلك من ضمن صلاحيات ومسؤولية وزارة الاقتصاد والتجارة.

وينتهي إلى أن الصناعة الدوائية الفلسطينية حققت تقدما نوعيا، ووصلت إلى درجة تمكنها من الحصول على شهادة التصنيع الجيد، منوها إلى أهمية نيل هذه الشهادة للوصول إلى الأسواق الخارجية بشكل أكبر.

الكوبونات

اللجان الشعبية تدافع عن نفسها

كان لا بد لي من مقابلة أحد أعضاء اللجان الشعبية ليرد على الاتهامات الموجهة لهم من قبل المواطنين وبعض المؤسسات، فقال لنا احمد صافي أحد مؤسسي اللجان الشعبية في رام الله : لقد قمنا بتوزيع أنفسنا على الحارات والمواقع السكنية المختلفة، وطلبنا من كل لجنة حي، رفع أسماء المحتاجين في حيها، ومن ثم اخترنا أسماء العائلات المسحوقة جدا، بالتركيز على الأسر التي غاب معيلها أو تعطل عن العمل وبعض عائلات الشهداء والأسرى، وباعتقادي إن القوائم ممثلة ٩٠٪ للأسر المحتاجة، ولم ينكر وجود بعض الأعضاء الذين استغلوا مكانهم ووزعوا كوبونات لغير المستحقين.

كما ألقى باللوم على بعض المؤسسات واتهمها بمحاولة الطعن بمصداقية اللجان.

واعترف بوجود تلاعب من قبل أصحاب المحلات في الأسعار وذلك بمضاعفتها أحيانا، معتبرين أنه موسم للربح لا يكرر دائما ودعاهم إلى تجنب توزيع المواد التي تشارف على انتهاء مدة صلاحيتها بغية التخلص منها ودعا المواطنين إلى عدم التهاون مع أي تاجر مستغل ورفع شكوى ضد أي محل يرفع الأسعار، كما وعد بلجان نقية، وطنية وقوائم تشمل العائلات المحتاجة فقط.

التلاعب بالأسعار

لمشروع الوطني بلقمة عيشه لأبناءه و وصف ذلك بالمسخرة الوطنية وأضاف انه يجب أن نخوض معركة التحرر الوطني بكل ما تحمله الكلمة من معنى وفي نفس الوقت تبقي على الحد الأدنى من التعاون والتكامل المجتمعي وهذا غير موجود. فنحن نعرف أننا سندفع ذلك فبيوتنا وأبنائنا ودمنا ولكن في نفس الوقت نريد إنصاف أجتماعي وأخلاقي ووطني واقتصادي، ولن نستبدل مشروع التحرر الوطني بمشروع اللهاث وراء لقمة العيش، وتابع الدسوقي هذا الكلام لا يعفي السلطة من أن تأخذ الدور المطلوب منها الآن وليس غداً الآن وفي هذه اللحظة وتأخذ عن كاهل المواطن الأعباء الاقتصادية الضخمة التي تقع على عاتقه. من جهة أخرى اعتبرت دلال سلامة أن الإجراءات الإسرائيلية لا تبرر لمؤسسات السلطة بان لا تقوم بدورها وكذلك المجلس التشريعي فنحن في حالة تحدي وهناك مقاومة ولها عدة أشكال ومنها تعزيز الصمود وترتيب الصفوف وحماية المواطن حتى في ظل هذه الظروف يجب أن تتحمل الهيئات الرسمية مسئوليتها في حماية المواطن لأنه بمقدار ما يتم توفير الحماية له بمقدار ما يتم تعزيز الصمود وتعزيز دوره في نضاله.وتابعت النائبة :هذا نتحمله نحن في مؤسستنا الرسمية التي لا تمتلك الإجراءات في التطبيق على الأرض ونتحمله أيضا في التشريعي. ونفت دلال سلامة عدم مقدرتنا على حماية أسواقنا على حماية أسواقنا حتى من الأغذية الفاسدة يعتبر حتى من المواد الفاسدة لأن أي شي فاسد ويضر بالمواطن ومهما كان نوع الاتفاقية ومهما علت لا يعقل أن تتفق على تزويدك بشيء سيئ، الاتفاق يتم بينك وبين الطرف الأخر على تزويدك بشيء جيد وليس رديء، وأشارت إلى أن ذلك كلام غير صحيح لأن عدم المقدرة فشل ذريع لنا كسلطة في حماية المواطن. وتابعت دلال سلامة :نريد الابتعاد عن الإنشاء في الموضوع فنحن فعلاً قصرنا بهذا الجانب أو لم نقم بدورنا، وبالتالي لدينا اتجاه بأن يكون جزء من عملنا خلال الأسابيع القادمة التطرق لهذا الموضوع بفاعلية.

مقاطعة البضائع الاسرائيلية

على كل فرد في مجتمعنا.

وقدّر سنقرط قيمة صادرات الاحتلال لأسواقنا بثلاثة مليارات دولار سنوياً فيما أن الديون الإسرائيلية معدومة في السوق الفلسطينية، داعياً إلى وقفة جديّة لبلورة رؤية اقتصادية فلسطينية تعتمد محاورها على خلق فرص عمل وابراز هويتنا الاقتصادية وجذب الاستثمارات الحيوية التي من شأنها ان تقودنا إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبغير ذلك، قال سيزداد الوضع سوءاً.

وأكد أن الوكالات التجارية لاصحاب المصانع المحلية لا تتعارض مع ما ينتجه من سلع محلية وانما تقوم بتدعيمها وتقوية قواعدها للاستمرار والتطور، ولكن يجب ان يحوز الاستثمار في الصناعة على النسبة الكبيرة. كما تحقق الوكالات التجارية تخفيض تكلفة الإنتاج التي هي الأعلى –لربما– عالمياً بنسبة ٣٠٪–٣٥٪ من تكلفة الإنتاج في أي بلد آخر. مشيراً إلى أن معظم الوكالات التجارية تتركز بأيدي القطاع الخاص وبخاصة في قطاع المنتجات الصناعية الغذائية. وقال قد يكون هناك بعض السلع غير الغذائية تعود ملكية وكالاتها لبعض أصحاب النفوذ في السلطة وخاصة البترول الذي مازالت تجارته احتكارية بأيدي أشخاص محدودين ولا يدخل في ميزانية السلطة الوطنية حيث يدفع المستهلك فاتورة أعلى مما يدفعه في وضع غير احتكاري. كما لم تلق ادنى تجاوب رسمياً لتحرير هذه الاحتكارات بهدف التخفيض من أعباء ومستلزمات الحياة عن كاهل المستهلك.

الدعوة للمقاطعة التدريجية

ودعت عضو اللجنة المركزية للمرصد الفلسطيني رناد قبج إلى المقاطعة التدريجية للمنتجات الإسرائيلية في إطار خطط للمقاطعة طويلة الأمد. مع ضرورة ممارسة الضغوط على الصانع الفلسطيني لتحسين جودة ومواصفات إنتاجه.

وأكدت أن التحدي الكبير عند الحديث عن المقاطعة هو الجماهير وقالت بالرغم من إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الاسرائيلية إلا أن الإحصائيات التي ترد للمرصد تؤكد أن اكثر من ٩٠٪ من المواطنين يعرفون بحملة المقاطعة وان ٧٠٪ منهم بدأوا بممارستها.

وأوضحت أن هناك مداخل عديدة للمقاطعة وبأشكال مختلفة وليس بالضرورة الإعلان السياسي الرسمي لها ولا تكتسب هذه الأشكال الطابع السياسي وهي تشجيع المنتج الوطني الذي يغطي احتياجات السوق بنسب متفاوتة تصل أحيانا ٧٥٪.

وأشارت إلى أن العديد من المنتجات الوطنية ذات نوعية فاخرة وتصدر للخارج وان حوالي ١٥٠ مصنعاً وشركة حازت على شهادة الجودة وان زيادة حصة المنتجات الفلسطينية في السوق المحلية يعني توفر آلاف فرص العمل، حيث استطاعت صناعاتنا زيادة حصتها في السوق الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية من ٢٢٪–٤٠٪ منوهة إلى أن شعبنا يستهلك سنوياً حوالي ٩٠ مليون دولار من الحليب ومشتقاته ٦٠٪ منها منتجات إسرائيلية، وان المصانع تعمل بحوالي ٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية ما يعني أنها قادرة على تلبية حاجات السوق إذا أعطيت الفرصة.

اقتصاد مضاربة أم اقتصاد مقاومة؟

اما رئيس لجنة حماية المستهلك الفلسطينية ماهر دسوقي فتساءل عما سنختار اذا خيرنا بين اقتصاد المضاربة واقتصاد المقاومة؟، منتقداً الآليات التي تجري فيها المقاطعة والتي في معظمها غير عملية أو موضوعية.

وقال إن المقاطعة أسلوب نضالي مميز استخدم في التجارب الكفاحية العالمية مفيداً بان جهات متعددة لجأت إلى المقاطعة من منطلقات مختلفة فمنها انطلاقاً من مصالحه الخاصة ولإغراض آنية حيث جاءت دعوات بعض الوكلاء لتعزيز مكانتهم كوسطاء تجاريين ولخلق حالة من الاحتكار اكثر شدة مما هي عليه الآن.

وبحسب دسوقي فإن مثل هذه الدعوة تستهدف محاصرة شركة من الوكلاء غير الكبار وسحب البساط من تحت أقدامهم والسيطرة مستقبلاً على وكالاتهم بطريقة أو بأخرى.

أما في حالة تشجيع بعض المنتجين المحليين أصحاب الوكالات لبعض المنتوجات الاسرائيلية لدعوات المقاطعة فإنهم بذلك يهدفون إلى لفت الانتباه إلى جوانب أخرى وهي محاصرة البديل المحلي لصالح المنتج الإسرائيلي المستقدم من قبل الوكيل وهي محاولة مكشوفة لتعزيز دور الوكيل المحلي في صناعته المحلية ووكالاته التجارية وذلك بقصد تعزيز النفوذ التجاري الضيق وليس تعزيز الذاتية الانتاجية المحلية والإشكال هنا يدور بين وكلاء وتنافس تجاري لبسط النفوذ على السوق المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تؤدي إلى ذلك.

وقال إن مجمل الدعوات للمقاطعة وقفت عاجزة عن التأثير في السوق المحلية وعلى وعي المستهلك وبالتالي كيف يمكن إقناع المستهلك بضرورة المقاطعة في ظل غياب القرار السياسي الداعم لذلك وفي ظل استثناء رجالات النفوذ بالوكالات التجارية الإسرائيلية، كيف يمكننا إقناعه بالمقاطعة في الوقت الذي تبنى فيه المستوطنات بأيدي عمالنا واكثر من ذلك في إرسال الأسمنت والحديد وغيره للمساهمة في بناء تلك المستوطنات.

وأكد بان المعادلة في غاية التعقيد وقد تبدو للوهلة الأولى بلا مخرج، لكن قراراً سياسياً فلسطينياً يمكن له أن يضع النقاط على الحروف، والسؤال الأساسي هنا لماذا لم تتدخل السلطة حتى الآن لوضع حد لكل أولئك العابثين أو لوضع خطة طوارئ اقتصادية لحماية المنتج المحلي وتطوره بما يتلاءم مع وعي وذوق المستهلك ولماذا لا يتم وضع حد لوكلاء البضائع الإسرائيلية ذات البديل الوطني؟ ولماذا لا تكون هناك خطة استقدام مواد خام عربية واجنبية تتبناها السلطة وتشرف البنوك المحلية على تقديم التسهيلات المالية لها.

البضائع الصينية

الفلسطينية تتعرض لمنافسة غير عادلة مع البضائع الدولية التي تقلها ثمناً، سيما في ظل التغيرات الدولية التجارية التي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة.ونوه إلى أن ٧٨٪ من تجارة الملابس في العالم تحولت إلى غرب المحيط الهادي، الصين وكوريا وتايوان، الأمر الذي أثر كثيراً على مصانع الملابس في العالم، ما حدا بالبعض منها إلى الاغلاق، وتسريح العاملين.

الملابس الصناعية لها أثر على الجلد

ويؤكد أخصائيو الجلد أن للبضائع الصينية أثر على الصحة، حيث أكد الدكتور رياض مشعل، أخصائي الأمراض الجلدية، أن لهذه الملابس أثر كبير على جلد الإنسان، باعتبارها مصنعة من مواد صناعية كيميائية.وبين أن هذه المواد تتفاعل مع الجلد، الأمر الذي يحدث ارتفاعاً في درجة تحسس الجسم،، سيما إن تم ارتداؤها على الجلد مباشرة.وتعمل هذه المواد على زيادة حساسية الجلد، وإلى تعرق شديد يؤدي إلى انتشار الفطريات والتهيجات، والجفاف الجلدي.وشدد الدكتور مشعل على أن الملابس المصنعة من مواد كيميائية تضر بالجلد، لكنها لا تفضي إلى الموت.

السعر أهم من الجودة

وقال محمد توايهة، صاحب محلات لتجارة الملابس في الخليل، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، جعلت المواطنين يبحثون عن البضائع الأقل تكلفة، والتي توفرها البضائع الصينية.وشدد على أن البضائع الصينية قليلة الثمن ورخيصة، ومتوفرة بألوان وأحجام مختلفة، فهي بالتالي تسد حاجة الناس، الذين لا يسألون كثيراً عن الجودة، بل يهتمون بالأسعار.واعترف توايهة أن جودة البضائع الصينية ليست مثل البضائع المحلية، التي أشار إلى أنها تفوق الصينية جودة، لكنها أعلى منها تكلفة.وعن ارتفاع الأسعار بالنسبة للبضاعة المحلية، أوضح أن السبب يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الخام التي يتم استيرادها من الخارج، عبر الموانئ الإسرائيلية، التي تفرض جمارك باهظة الثمن، علاوة على ارتفاع أسعار اليد العاملة الفلسطينية.وتشتهر الصين عن باقي دول العالم بانخفاض أجرة اليد العاملة هناك، وتمكنت بضائعها رغم قلة جودتها من الانتشار في الأسواق العالمية عامة، والفلسطينية خاصة.وجاء انتشار البضائع الصينية في الوقت الذي قامت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر تدمير المصانع والمحلات التجارية، وفرض نظام حظر التجول على الجزء الأعظم من المدن الفلسطينية، الأمر الذي أعاق عمل وتحرك المصانع والمحال الفلسطينية.ولم يلق توايهة المسؤولية عما يجري على المواطن الفلسطيني، الذي عبر عن تضامنه مع أوضاعه الاقتصادية، لكنه ألقى باللوم على وزارة التجارة والاقتصاد ومؤسسة المواصفات والمقاييس، اللتين لم تقوما بما يتوجب عليهما فعله، من مراقبة.وطالب هاتين الجهتين بضرورة وضع قيود على الاستيراد من الخارج، بما يضمن نجاح واستمرارية المنتج الفلسطيني، الذي أصبح محارباً في بلده، مشيراً إلى دخول بضائع من دول أخرى أقل تكلفة وأقل جودة.

جنين : نساء ورجال

التأمل كثيرا. فبدأت أزهار في الثلاثينيات من عمرها، بتربية الدواجن في تسوية منزلها، ثم أخذت تنظفة وتسوقه. لتبدأ بعدها بابتياع الاعلاف ومستلزمات الاعتناء بالدواجن بنفسها. وحينما فقد زوجها العمل داخل الخط الأخضر، تخلت ازهار عن مصاغها وأنشأت بثمنه محلا لبيع الدواجن، وبدا زوجها يعمل فيه .

فيما أنوار، بحسب أبو أبو حماد اتجهت للعمل في زراعة البامية وشرعت في عقد صفقات مع تجار لوز لقاء تنظيفه من القشور وتحضيره لمرحلة ما قبل التسويق والتحميص.

وتحولت الأختان للاتجار بالملبوسات عبر السفر للأردن وإحضار البضاعة وبيعها، قبل أن يفتتحن نوفوتيه وسط بلدتهما .

ترجع عبير بذاكرتها لسرد حكاية أم ساطي، والدة أزهار وأنوار، فقد بدأت حياتها المكافحة في العمل بالزراعة لجني ثمار اللوز والزيتون داخل الخط الأخضر فيما كان زوجها يبيع المثلجات عبر دراجة هوائية .

نقلت أم ساطي لبناتها كما أولادها في صغرهم حب العمل والتعاون، فانخرطوا للعمل بمقاصف المدارس التي كان الوالدان يستأجرانها. فتحولوا لبيع السحلب والمثلجات والساندويش للطلبة.

تضيف عبير » خلال أيام الإجازة الصيفية كان الأبناء يتحولون لبيع السحلب والحمص الأخضر المشوي، رغم كونهم من أوائل الطلبة« .

الصيدلاني السائق

ولازمت حكايات النجاح الابن ساطي، الذي نجح بتفوق في الثانوية العامة، وكانت لدية رغبة جامحة في دراسة الطب . فاتجه للأردن لكن الحظ لم يحالفه في الحصول على مقعد في الجامعات الرسمية، ما اضطره للانتقال لجامعة فيلادلفيا الأهلية وأخذ يدرس الصيدلة ويعمل سائقا في شركة خاصة لتأمين الرسوم الجامعية والتكاليف الباهظة للحياة قبل أن يفتتح صيدلية في بلدته الواقعة في الرجئ الشمالي لجنين .

اقتصاد منزلي

يجسد زيدان خلف حالة تنموية أخرى تحقق الاكتفاء الذاتي المنزلي . فخلف المزارع أصلا والقاطن في منطقة مرتفعة من بلدة برقين، ٣كم غرب جنبن، فكر في انشاء دفيئة في منطقة وعرة تهدف بحسبه لجملة من الأغراض، أهمها تحقيق الأكتفاء الذاتي في ظل ظروف الحصار السائدة، الى جانب اجراء تجربة لمدى نجاعة الزراعة في منطقة مرتفعة، في« ظروف صناعية« كما أسماها، اذ ابتاع التربة كون المنطقة خاصته شبه صحراوية .

يضيف » أحاول أنتاج محاصيل خالية من المواد الكيماوية و الملوثات السامة التي باتت تتسلل الى كل أصناف الخضروات.

يروي: استطعنا تأمين محصول البندورة لحوالي سبع أسر ومن مساحة لا تكاد ثلاثين مترا مربعا .

ويفكر خلف في محاولة تعميم هذه الفكرة على مساحات و أشخاص أضافيين، لتفادي انقطاع هذه المحاصيل في حالات الطوارئ.